Volume 1 Issue 5 June 2009

كلمة العدد

الصناعة اليمنية بهوية خليجية

جاء القرار رقم ١٠٨٤ بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٠٩ للدورة العادية السادسة والسبعين لمجلس إدارة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والذي تمت فيه الموافقة على التعديل بالصياغة لاتفاقية إنشاء المنظمة بحيث تسمح بانضمام اليمن إلى عضوية المنظمة. جاءت هذه الخطوات في طريق الانضمام ملبية لأشواق أهل الصناعة في اليمن. كيف لا والمنظمة بتاريخها الحافل بالخبرات والاستشارات الصناعية يمكنها أن تقود دفة التنمية الصناعية في الجمهورية اليمنية. هذا الانضمام يفتح المجالات في الاتجاهين بحيث تستفيد الجمهورية اليمنية من الخبرات التراكمية للمنظمة في المجالات الصناعية. وكذلك من حيث ربط الصناعة اليمنية بالصناعات الخليجية. وفي الجانب الأخر يشكل السوق اليمنية امتدادا وعمقا للصناعة الخليجية بل يكون المعبر إلى الأسواق الأخرى. ويعتبر الانضمام مدخلا أساسيا لإدماج الجمهورية اليمنية في اقتصاديات دول مجلس التعاون كما ورد في قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته التاسعة والعشرين، ديسمبر ٢٠٠٨.

الذاكرة المؤسسية

أصبح موضوع الذاكرة المؤسسية للمنظمة من الموضوعات التي تطرح نفسها بإلحاح خاصة وأن المنظمة تمر بفترة انتقالية تكون الذاكرة المؤسسية هي المحك في الاستمرارية.

يحتاج بناء الذاكرة المؤسسية إلى بناء قبلي وبعدي، بمعنى آخر فالموضوع فعل ماضي وحاضر ومستقبل. إذن هي أرشيف ديجتال له صفة الاستمرارية. هناك مداخل كثيرة لبناء الذاكرة المؤسسية تبدأ من بلورة المفهوم والأهداف المرجوة وصولا إلى إدارة بلا ورق، وبلا مكان، وبلا زمان، وبلا تنظيمات جامدة، وبلا اعتماد على الأفراد. توجد كثير من الأنظمة الإلكترونية اللازمة للإدارة الإلكترونية، حيث تتميز الذاكرة المؤسسية بإدارة موارد

المنظمة إلكترونيا وحفظ كافة الوثائق والأعمال بشكل إلكتروني، وفوق هذا وذاك حماية وسرية تداول البيانات والمعلومات. إن التوجه الجديد للمنظمة والانفتاح على القطاع الخاص وما يتبع ذلك من أعمال مع جهات مختلفة في نفس الوقت يحتاج بالفعل إلى ذاكرة مؤسسية تحفظ حقوق المنظمة وحقوق الغير. وكلنا ذاك المنتظر لنرى المنظمة تنعم بذاكرة فولاذية.

FLyer.indd 1 7/14/09 10:39:01 AM

تواصل ...

أكاد من فرط حماسي أن ألمس ذاك التواصل الرائع بين مجلس الإدارة والأمانة العامة للمنظمة. حيث لم ينقطع الاتصال ما بين الدورتين ٧٥ و ٧٦ ، فكل وسائط الاتصال بدءا بالبور تال الخاص بالمجلس، وعبر الفاكس والهاتف والرسائل جيئة وذهابا. كل ذلك أعطى زخما وإرهاصات لما ستكون عليه الدورة ٧٦، وبعد أن كانت وصارت، اتضح الاحتياج إلى مزيد من التواصل وذلك من خلال ما لمسناه من اهتمام ومتابعة من المجلس الموقر، وفي ذلك دلالة على الرضى على ما يجري داخل أروقة المنظمة من إصلاحات طالت كل مواطن الخلل.

ولعل بشائر اهتمام مجلس الإدارة الموقر للنقلة والإصلاح الحادث، هو ذلك القرار الذي بموجبه تشكلت اللجنة الفرعية التنفيذية، الذراع اليمنى لمجلس الإدارة، وحلقة الوصل والتواصل لتعزيز حاكمية المجلس. إذن كل الفراغ بين اجتماعات المجلس وكل الفجوات قد بدأت إزالتها فعليا، ليحل محلها تواصل نتعشم أن نرى نتائجه على أرض الواقع.

وثيقة العهد والزوايا

دائما هناك محطات ووقفات ومواقف ينفعل بها المرء، ويتفاعل بها ومعها ثم تنداح وتلوح وتخبو وتصبح ملامح ذكرى وبقايا تذكار عزيز...من منا لم ينفعل ويتفاعل مع وثيقة العهد كما نحب أن تكون، من منا لم يقرأ ويناقش ويجادل حين طرحت لائحة السلوك المهني والأخلاقي للنقاش في ساعة المنظمة، والشيء بالشيء يذكر فقد كانت اجتماعات ساعة جويك موحية بالأفكار، مليئة بالتواصل...

من هذا المنطلق وذاك ومن أجل أن تكون الوثيقة تسعى بيننا، وما أقصر ذاكرة الإنسان، لهذا وذاك ولا أظن في ذلك كبير تكلفة والمقترح ببساطة: مستلات من لائحة السلوك تزين بها الجدران والممرات والمكاتب، نراها دخولا وخروجا، نحفظ بعضها عن ظهر قلب، وإلا ما احتوته الأضابير يلفه النسيان.

بقلم/ أحمد طه أحمد

FLyer.indd 2 7/14/09 10:39:02 AM

«الأزمة العالمية بين المد والانحسار»
إطلالة على المصارف الخليجية

في الوقت الذي صدرت فيه مؤخراً بعض المؤشرات التي تفيد بأن حدة الأزمة المالية العالمية قد بدأت في الانحسار، وأن الأسوأ في تداعياتها قد أصبح خلفنا، فإن مؤشرات أخرى عديدة لا زالت تشير إلى عكس ذلك، وتقطع بأن الأزمة سوف تمتد إلى ما بعد عام ٢٠٠٩، وأن أي انتعاش قادم سوف يكون بالضرورة باهتاً وواهناً بحكم ما خلفته الأزمة من تغييرات عميقة في السلوك الاقتصادي للناس وللشركات، وبخاصة لجهة تراجع الميل للاستهلاك الذي يعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

فمن حيث المؤشرات الإيجابية؛ توقفت البنوك الأمريكية عن تحقيق المزيد من الخسائر؛ بل وتحول البعض منها إلى سداد ما اقترضه من أموال في إطار خطة الإنقاذ الحكومية التي حصل بموجبها ٦٠٠ بنك أمريكي على ما مجموعه ١٩٩ مليار دولار. وفي حين سدد ٢٢ بنكاً صغيراً ما عليه للحكومة، فإن ١٠ بنوك أخرى كبيرة قد أبدت استعدادها مؤخراً للبدء في السداد. ومن حيث المؤشرات الإيجابية أيضاً نشير إلى تباطؤ الزيادات الشهرية في أعداد العاطلين الجدد إلى نصف المستويات التي كانت تحققها قبل شهرين مضيا، وإلى توقع انخفاض العجز التجاري الأمريكي في عام ٢٠٠٩ إلى نصف ما كان عليه في عام ٢٠٠٨. كما سجلت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً وتجاوزت ضعف ما كانت عليه في ذروة الأزمة عندما هبطت إلى ٣٥ دولاراً للبرميل، وإن كان ذلك لا يُعزى إلى ارتفاع الطلب العالمي بل إلى خفض الإنتاج من جانب الدول المصدرة للنفط في أوبك.

وفي المقابل فإن المؤشرات السلبية لا زالت تقدم كل يوم دليلاً على عمق الأزمة؛ ومن ذلك أن معدل البطالة في الولايات المتحدة قد وصل في شهر مايو ٢٠٠٩ إلى أعلى مستوى له منذ عام ١٩٨٣ وهو ٩,٤٪، وتجاوز عدد من فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة ٦ ملايين شخص، نصفهم في عام ٢٠٠٩. وأعلنت كبريات شركات صناعة السيارات الأمريكية إفلاسها، وتراجعت كل من الصادرات والواردات الأمريكية إلى مستويات متدنية. وفي ألمانيا حدث تراجع حاد للصادرات الألمانية في شهر أبريل بنسبة ٢٨,٧٪ على معدل سنوي، وانخفض معدل التضخم إلى الصفر، وبات البنك المركزي الألماني يتوقع انكماشاً في ألمانيا هذا العام بنسبة ٦,٢٪، هو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية. وفي اليابان سجل الاقتصاد الياباني في الربع الأول من العام انكماشاً بمعدل ١٤,٢٪ على معدل سنوي، وتراجع ميزان الحساب الجاري بنسبة ٥٤,٤٪ خلال شهر إبريل على معدل سنوي. وفي الصين فقد أكثر من ٢٠ مليون صيني وظائفهم بسبب الأزمة، وتراجعت الصادرات الصينية في أبريل للشهر السابع على التوالي وبنسبة ٢٦,٤٪، كما تراجعت الواردات بنسبة ٢٥,٢٪، وبات معدل النمو الاقتصادي في الصين يسجل تباطؤاً شهراً بعد آخر بعد أن كان الاقتصاد الصيني بمثابة القاطرة المساندة التي تعزز النمو الاقتصادي العالمي.

ومع تراجع حجم التجارة العالمية، بدا السيد باسكال لامي، رئيس منظمة التجارة العالمية، متشائماً بشأن فرص حدوث تحسن في عام ٢٠١٠، وأعلنت منظمة الإياتا عن خسائر محتملة لقطاع النقل الجوي في العالم لعام ٢٠٠٩ يصل إلى ٩ بلايين دولار. وجاءت توقعات البنك الدولي في الأسبوع الماضي متضاربة مع توقعات صندوق النقد الدولي، ففي حين بدا الصندوق متفائلاً بعض الشيء بإمكانية نمو الاقتصاد العالمي في العام ٢٠١٠ بنسبة ٢,٤٪، فإن البنك الدولي بدا أكثر تشاؤماً وخاصة لجهة الدول النامية والفقيرة التي بدأت تشعر بوطأة تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاداتها.

ومما لا شك فيه أن اقتصادات دول مجلس التعاون قد تأثرت سلباً بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وقد عَرَضتُ في مقالات سابقة لتأثير الأزمة على القطاعات الاقتصادية الخليجية في المجمل، ثم فصلت لما أصاب قطاع الصناعة من أضرار، وأعرض في مقال اليوم لما لحق بقطاع المصارف الخليجية، وأشير بداية إلى أن هذا القطاع قد تضرر كثيراً من الأزمة العالمية رغم خروجه في المجمل سالماً منها، وأن

FLyer.indd 3 7/14/09 10:39:02 AM

البنوك الإسلامية قد أصابها الضرر بقدر ما أصاب البنوك التقليدية أو أكثر في بعض الحالات، وإن كان ذلك لدواعي ومبررات مختلفة. فالبنوك الغربية تضررت بشكل ماحق من جراء ممارسات مصرفية خاطئة، ومن استخدام مشتقات مالية غير سليمة وغير مقبولة بما فيها صفقات الرهن العقاري المسمومة. ومع إعسار المقترضين وعدم قدرتهم على السداد في ظل انهيار أسعار الأسهم والعقارات، فإن أزمة البنوك قد تفاقمت على نحو ما عرفنا. أما في حالة البنوك الخليجية فإن الضرر قد أصابها من عدة مصادر:

الأول: خسائر مباشرة نتيجة انخفاض قيمة الاستثمارات الخارجية للبنوك الخليجية؛ وخاصة الإسلامية منها في مجالي العقارات والأسهم.

الثاني: انخفاض أسعار الأسهم المحلية وأسعار العقارات بعد الخروج المتسارع للاستثمارات الأجنبية من أسواق المنطقة؛ مما نتجت عنه خسائر كبيرة في محافظ البنوك في مجالي الأسهم والعقارات المحلية.

الثالث: تراجع حجم النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي وما رافقه من تراجع في حجم التجارة والاستثمارات، ومن ثم انخفاض العمولات المصرفية والتحويلات.

الرابع: تقلص حجم السيولة لدى البنوك، وتجميدها لجانب كبير من عمليات التمويل والإقراض منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٨ تحاشياً لإعسار المتمولين والمقترضين، وساهم ذلك في تراجع إيرادات البنوك من نشاطها الأساسي. وقد أدى هذا العامل إلى حدوث موجات جديدة من تراجع أسعار الأسهم والعقارات ومن ثم حدوث تدهور إضافي في موجودات البنوك.

ولقد لعبت البنوك المركزية وحكومات الدول الخليجية منذ بداية الأزمة أدواراً مهمة جداً في تحصين البنوك الوطنية من الآثار المدمرة للأزمة فكان أن عملت على ضخ السيولة في القطاع المصرفي بعشرات البلايين من الريالات، وبالإعلان عن ضمان الودائع المصرفية للعملاء كما حدث في الإمارات والسعودية والكويت، وبقيام الحكومة القطرية بعرض شراء ما نسبته ١٠-٢٠٪ من رؤوس أموال البنوك القطرية، ثم الإعلان عن خيار شراء محافظ الأسهم لدى البنوك القطرية بالأسعار التي كانت سائدة يوم ٢٨ فبراير ٢٠٠٩ وبقيمة ٦ مليارات ريال، ومؤخراً عرض شراء المحافظ العقارية المتضررة لدى البنوك بما قيمته الإجمالية ١٥ مليار ريال قطري. وكان من نتيجة ذلك كله أن تباطأت عجلة دوران تداعيات الأزمة أو تباطأ تأثيرها السلبي على القطاع المصرفي الخليجي، والأهم من ذلك أنه لم تحدث عمليات اندفاع مفاجئة من جانب الجمهور لسحب الودائع، وهو ما كانت تتحسب له البنوك وتخشى المصارف المركزية من وقوعه.

ولكن الأزمة العالمية لا زالت مستمرة وتداعياتها تصيب الاقتصادات الخليجية من باب تقلص التجارة العالمية ومن الانعكاسات السلبية لذلك على الاستثمارات والأنشطة المحلية. ونشير في هذا السياق إلى ما أعلنته شركة قطر للغاز مؤخراً من أن تشبع سوق الغاز البريطانية حتى عام ٢٠١٤ سيدفع قطر إلى البحث عن أسواق أخرى خصوصا مع بدء تشغيل وحدتي إنتاج رئيسيتين في وقت لاحق من هذا العام. كما أعلنت شركة طيران الإمارات عن نيتها تأجيل استلام طائرات جديدة متفق عليها لمدة عام. وتقلصت في الداخل عمليات إنشاء شركات جديدة، وطرح أسهمها للاكتتاب، بل وحدثت عمليات إندماج بين شركات قائمة، وتوقفت الشركات المساهمة عن طلب زيادات في رؤوس أموالها من خلال إصدارات جديدة للأسهم.

الخلاصة أن جهود الحكومات والبنوك المركزية الخليجية قد نجحت في وقف التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على أوضاع المصارف الخليجية، وبدا ذلك واضحاً من نتائج أعمال البنوك في الربع الأول من العام، وقد كان ذلك بتكلفة عالية تحملتها الحكومات. ولكن الأزمة العالمية لا زالت تراوح مكانها في الدول الصناعية، وهي تدفع بريح معاكسة إلى شاطئ الخليج، فتُضعِفُ من حركة القطاع المصرفي، وتحول دون عودته إلى نشاطه الذي كان عليه في سنوات خلت. ومن هنا فإن نتائج البنوك في الربع الثاني والتي ستعلن بعد أسابيع قليلة قد لا تكون سيئة، ولكنها لن تكون أفضل حالاً من النتائج المناظرة للربع الثاني من عام ٢٠٠٨، الذي شهد ذروة النشاط قبل الأزمة. والموقف قد يختلف من دولة خليجية إلى أخرى باختلاف تأثر تلك الدول بتداعيات الأزمة.

بقلم / بشير يوسف الكحلوت، مستشار اقتصادي

FLyer.indd 4 7/14/09 10:39:02 AM

برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)

يعتبر برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD) من البرامج الرائدة والفعالة التي وضعتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لتعزيز القدرات الفردية والجماعية للقطاع الصناعي في دول مجلس التعاون؛ وذلك بهدف تحسين التقنيات وإثراء المعرفة لدى الصناعيين، والمستثمرين، ورجال الأعمال، وصانعي القرار في مشاريع التنمية، بالإضافة إلى الحفاظ على الاستمرارية ودعم القدرة على المنافسة.

ويتبع برنامج التدريب وتطوير القدرات(TCD) منهجية ذات تقنيات مبتكرة في أنشطتة وذلك من خلال دراسة الحالة وتقييمها بالإضافة للمناقشات التفاعلية مع فريق المشروع.

وتتعاون المنظمة في هذا المجال مع عدة مراكز تدريب وجامعات عالمية مثل: جامعة كارنيجي ميلون وجامعة ديوك من الولايات المتحدة ، فضلا عن منظمة اليونيدو وغيرها، حيث يسمح البرنامج بفتح آفاق جديدة لتبادل المهارات والتقنيات في دول مجلس التعاون الخليجي.

والجدير بالذكر أنه منذ إنشاء برنامج التدريب وتطوير القدرات تم إعداد وتنظيم أكثر من ٩٠ دورة تدريبية متخصصة وورشة عمل حول مواضيع مختلفة ذات صلة مباشرة بالقطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي؛ منها: دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تقييم المشاريع وإدارة المخاطر، التحليل المالي وإدارة المشاريع التجارية الصغيرة، وتكنولوجيات معالجة البلاستيك، وما إلى ذلك.

وضمن هذا الإطار، تم تنظيم وعقد ست دورات تدريبية متخصصة بإشراف خبراء المنظمة خلال ابريل- يونيو ٢٠٠٩ في مجالات عدة شملت:

الفرص الاستثمارية في صناعة الألمنيوم

كيف تبدأ مشروعاً صناعياً؟

المفاهيم الاقتصادية الكلية ودلالاتها في فهم الواقع والقدرة على التنبؤ

تقييم وقياس فاعلية التدريب في تحقيق أهدافه

أساليب وطرق جمع ومعالجة البيانات

التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

تميزت الدورات التدريبية بتنظيم مهني عالٍ تمثل في تجاوب الجهات المدعوة بالرغم من ضيق الوقت، وانعكس على تجاوب المشاركين ومساهماتهم في إنجاح البرنامج.

لمزيد من التفاصيل حول البرنامج أعلاه يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت:

http://www.goic.org.qa/» www.goic.org.qa

إعداد: الآنسة / ندى أحمد محمد العامري

رئيس مركز التدريب

FLyer.indd 5 7/14/09 10:39:02 AM

دور الصناعات التحويلية في التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون

يعتبر قطاع الصناعات التحويلية الأساس الارتكازي الذي بنيت عليه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وخصائص ديناميكية وفاعلة في عملية النمو الاقتصادي والتكامل. وفي إرساء قاعدة إنتاجية تسهم في سد حاجات الاستهلاك المحلي وإحلال الواردات، وفي تحسين الميزان التجاري من خلال نشاط الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أن تصحيح أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية التي تحققت من جراء ذلك في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، الأثر الكبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أدركت دول المجلس أهمية تنويع مصادر الدخل القومي، وبناء قاعدة إنتاجية راسخة، تعتمد على إرساء البنى التحتية الأساسية، وإقامة الصناعات الرئيسة ذات الميزة النسبية، وتحفيز القطاع الخاص ليسهم بدوره في عملية التنمية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقد كان من ثمرات هذا التوجه حدوث تحولات كبيرة في بنية الاقتصاد الوطني، وهيكل القاعدة الإنتاجية لدول المجلس، وفي تنويع مصادر الدخل، فبعد أن كان نشاط القطاع النفطي هو المهيمن على مكونات الناتج المحلي الإجمالي في عقد السبعينيات حيث بلغت نسبة مساهمته ٥٩٪ بالمتوسط، تراجعت إلى حوالى ٤٠٪ في فترة الثمانينيات، ثم تابعت هبوطها لتصل نسبة مساهمتها إلى ٣٢,٤٪ في فترة التسعينيات، وارتفعت قليلاً في السنوات الثماني الماضية نتيجة ارتفاع أسعار النفط لتصل نسبتها إلى ٣٨٪ بالمتوسط، وبالمقابل فقد شهدت مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نمواً ملحوظاً. فقد ازدادت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي غير النفطي من حوالى ١٢٪ بالمتوسط في عقد الثمانينيات إلى ١٤,٥٪ في عقد التسعينيات، ثم إلى حوالى ١٦٪ في الثماني سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، وأسهم هذا النمو في عدم تدني قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، كما حدث ذلك خلال السنوات التي تراجعت فيها أسعار النفط، وانعكاس ذلك على تراجع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي تطور متصل، فقد أدى نمو الصناعات التحويلية بدول المجلس، نتيجة الاستثمارات الضخمة التي تم توظيفها في مجال البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب والألومنيوم والصناعات الغذائية، إلى تحسن مستوى الأداء الاقتصادي، وإلى زيادة الصادرات الصناعية غير النفطية التي ازدادت قيمتها من حوالى ٧ مليارات دولار في عام ١٩٩٠، إلى ٢٠,٥ مليار عام ٢٠٠٠، وإلى حوالى ٨٣ مليار عام ٢٠٠٨.

ومن المؤشرات الديناميكية لمسار حركة التصنيع في دول المجلس، تلك التطورات الهائلة في عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، وفي حجم الاستثمارات الصناعية الموظفة فيها، وفي عدد القوى العاملة التي استوعبها هذا القطاع، فقد تضاعف عدد المصانع

FLyer.indd 6 7/14/09 10:39:02 AM

العاملة قرابة ثلاث مرات خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٨ ، إذ ازداد عددها من ٤٣٨٦ مصنعاً إلى ١٢٣١٦ مصنعاً ، في حين تضاعف حجم الاستثمار الصناعي بنحو ٤,٦ مرات خلال الفترة ذاتها ، حيث ازداد من حوالى ٣٢,٩ مليار دولار، ليصل إلى نحو ١٥٠ مليار دولار، وتبعاً لذلك فقد تضاعف حجم القوى العاملة الصناعية للفترة نفسها بنحو ٣,٦ مرات، حيث زادت من حوالى ٢٧٠ ألف عامل إلى أكثر من ٩٧١ ألف عامل. أما ناتج الصناعات التحويلية فقد شهد هو الآخر نمواً كبيراً فقد ارتفعت قيمته من قرابة ١٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وتابع نموه المتزايد خلال السنوات الثماني الماضية ليصل إلى حوالى ٨٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨

قادت صناعة الأسمدة الكيماوية وصناعة البتروكيماويات قاطرة الصناعات التحويلية بدول المجلس خلال فترة العشرين سنة الماضية، ومن المتوقع لها مواصلة هذا الدور التنموي الريادي في المستقبل، نظراً لما تتمتع به هذه الصناعة في المنطقة من مزايا نسبية، أهمها توفر اللقائم الأساسية وكذلك التمويل، إضافة إلى كونها ذات قدرة تنافسية عالية، وحقلاً للابتكارات التكنولوجية المتواصلة، ومجالا رحباً للتوسع في حلقات الإنتاج، وإضافة منتجات جديدة، وإلى جانب الأسمدة والبتروكيماويات، هناك صناعات الألومنيوم والحديد والصلب والصناعات الهندسية ومواد البناء، والصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات الإستراتيجية، والتي تتمتع بقدرات تكنولوجية عالية، وتنوع وتعدد منتجاتها الوسيطة والنهائية، والتي حققت نجاحاً باهراً خلال الفترة السابقة، والمتوقع لها الاستمرار في النمو والتوسع مستقبلاً، وذلك على الرغم مما تعانيه هذه الصناعات وغيرها حالياً من تراجع في الأسعار نتيجة الأزمة المالية الحالية، والتي من المؤمل التعافي منها قريبا.

من الركائز الأخرى التي تتطلبها عملية التنمية الصناعية المستقبلية، وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في مجهود التصنيع، سواء في إنشاء مشاريع تهدف إلى إحلال الواردات، أو في مشاركته القطاع العام في مشاريع صناعية كبيرة بغرض التصدير، حيث لا بد من بذل الجهود لزيادة إسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة حلقات التصنيع، والتوسع في إقامة الصناعات الوسيطة والنهائية، وزيادة الترابط بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، كما يجب توجيه العناية الفائقة إلى موضوع البحث والتطوير، وتطبيق أحدث التقنيات في عملية التصنيع، إضافة إلى أهمية إنشاء مراكز لبحوث أساليب الإنتاج، وتصميم المنتجات، وسوف يكون ضرورياً أيضاً بذل المزيد من الجهود لاتخاذ السياسات الكفيلة بدعم ومساندة الصادرات، بحيث تشمل: خدمات التسويق والترويج، ومعلومات االأسواق، والخدمات المالية، والتأمين.

وأخيراً لابد من التنويه بأهمية الدور الذي تقوم به منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في دعم ومساندة جهود التنمية الصناعية في المنطقة، وذلك من خلال خدمات بوابتها المعلوماتية التفاعلية على شبكة الإنترنت، وخبرتها االمتعمقة في تشخيص فرص الاستثمار (خاصة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة)، وكذلك من خلال خدماتها الاستشارية، ودوراتها التدريبية، ومؤتمراتها الصناعية الهادفة.

بقلم: ممدوح هبرة

FLyer.indd 7 7/14/09 10:39:02 AM

تأثير الأزمة المالية في " الصحف الخليجية " بين نظرتي التفاؤل والتشاؤم

العنوان	المصدر	التاريخ
البكري يؤكد جهود دول المجلس لمواجهة الأزمة الاقتصادية وإيجاد المزيد من فرص العمل. توسيع مجالات العمل والخيارات أمام المرأة وتوفير الحماية والرعاية للقوى العاملة	عمان- عمان	11 يونيو 2009
خبراء : الأزمة في الخليج وصلت القاع.. ومرحلة التحسن بدأت	القبس - الكويت	8 يونيو 2009
السويدي الأزمة المالية تزيد الطلب على الغاز	الوطن – قطر	26 مايو 2009
حصانة خليجية من الأزمة المالية	اليوم - السعودية	24 مايو 2009
الجاسر: الأزمة المالية ستتطور وتظل تشكل تحديا	الراية- قطر	20 مايو 2009
تقرير يحدد خمس قنوات رئيسية تأثرت بتداعيات الأزمة المالية في دول مجلس التعاون	الخليج – الإمارات	16 مارس 2009
فوائض 2008 تجعل اقتصاداتها الأقل تضررا في العالم.. دراسة: انخفاض أسعار النفط وتداعيات الأزمة يحولان فائض الموازنات الخليجية إلى عجز ب 24 مليار دولار	الاقتصادية- السعودية	7 مارس 2009
رغم الأزمة العالمية دول الخليج تعزز استثماراتها في النفط والغاز	أخبار الخليج - البحرين	25 فبراير 2009
الأزمة العالمية تهدد بتقلص الاستثمارات في الصناعات النفطية الخليجية حجم الاستثمارات المطلوب ضخها في استثمارات الطاقة ارتفع إلى 381 مليار دولار	أخبار الخليج - البحرين	21 فبراير 2009
الخليج والأزمة العالمية .. الاقتصاد الكلي (1) احتمال فك ارتباط عملات الخليج بالدولار "صفر" بعد الأزمة العالمية	الاقتصادية - السعودية	21 فبراير 2009
أحد أبرز إفرازات الأزمة الوطني : مؤشرات على إمكان تزايد البطالة بين المواطنين الخليجيين	القبس - الكويت	18 فبراير 2009
تفنيشات الأزمة تطال المواطنين الخليجيين وتنهي عصر المعاملة الخاصة	البيان - الإمارات	10 فبراير 2009
"رواد" تصدر دراسة حول أهمية دورها في تحقيق التنمية الشاملة المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة أكثر من الكبيرة على مواجهة الأزمة	الخليج - الإمارات	19 يناير 2009
التقرير الأسبوعي لشركة المزايا القابضة الشركات العائلية مفتاح حل الأزمة المالية العالمية	الخليج - الإمارات	11 يناير 2009
التمويل الدولية: دول الخليج قادرة على إدارة الأزمة المالية	اليوم- السعودية	7 يناير 2009
أصدرت تقرير "الأزمة المالية واتجاهات الرواتب في دول التعاون الخليجي" "ادفانتج" تتوقع زيادة في مجمل رواتب قطاع البنوك والتمويل بنسبة 9.2 في المئة في 2009	السياسة - الكويت	24 ديسمبر 2008
تقرير الأزمة المالية تفتح قنوات في أسواق المنطقة بعيدا عن القطاع المالي فرص استثمارية تبحث عن قناصة ماليين في 8 شركات سعودية	الاقتصادية - السعودية	22 ديسمبر 2008
الأزمة المالية تعمق مشكلات استثمارات الطاقة	البيان- الإمارات	2 ديسمبر 2008
سيكو يؤكد في توقعات لمستقبل المنطقة في ظل الأزمة : دول الخليج ستواجه مزيدا من التحديات على المدى القصير	أخبار الخليج - البحرين	26 نوفمبر 2008
فخرو يدعو لتعجيل التجارة الحرة الخليجية – الأوروبية للمساهمة في علاج تداعيات الأزمة المالية	الوطن - البحرين	16 نوفمبر 2008
6.1% نمو اقتصاد المنطقة في 2009 وقدرة على مقاومة الأزمة	البيان- الإمارات	16 نوفمبر 2008
وفق تقرير أصدره مصرف الراجحي فرص اقتراض المشاريع الخليجية من الخارج باتت محدودة بسبب الأزمة	الاقتصادية - السعودية	11 نوفمبر 2008
الخاطر: التضخم قد ينخفض متأثرا بتداعيات الأزمة المالية في اجتماع اللجنة الفنية للاتحاد النقدي	الراية- قطر	10 نوفمبر 2008
جلويل البحرين: الأزمة لم تصل إلى ذروتها .. التفاؤل في غير موضعه. الخسائر بلغت 945 مليار دولار .. والبقية تأتي	الوطن - البحرين	10 نوفمبر 2008
إجراءات خليجية للتعامل مع الأزمة المالية العالمية	اليوم - السعودية	6 نوفمبر 2008
دراسة خليجية طالبت بتسريع برامج التكامل مواجهة انعكاسات الأزمة العالمية بتشجيع الاستثمارات والاتحاد النقدي	عكاظ - السعودية	29 اكتوبر 2008

- لقراءة تفاصيل الخبر يمكن الرجوع إلى قاعدة قصاصات الصحف الخليجية في وحدة المعلومات الصناعية
Gulf Clipping Data-base (GCD)

تجميع / حنان العلوان

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - ص . ب : 5114 الدوحة قطر
هاتف : 485 8888 974+ - فاكس : 483 1465 974+
البريد الإلكتروني: goic@goic.org.qa - الموقع الإلكتروني: www.goic.org.qa

FLyer.indd 8 7/14/09 10:39:04 AM